



شرح كتاب الروض المربع على زاد المستقنع

الدرس الرابع / تابع - باب المياه



سلسلة المحاضرات الصوتية للشرح:

[صفحة شرح الروض المربع على التلجرام](#)

[شرح كتاب الروض المربع على إسلام ويب](#)

[رابط المتن: متن كتاب الروض المربع على موقع المكتبة الشاملة](#)

[والتفريغات تنشر على صفحة: تفريغ شرح الروض المربع](#)

كتاب الطهارة - أحكام المياه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله - صلى الله عليه وسلم -، أما بعد:

فنبداً الدرس الرابع (بعد المقدمة) في شرح الرّوضِ المُربّع.

كتاب الطهارة

تابع / أنواع المياه

النوع الثاني من المياه - الطاهر غير المطهر، وقد أشار إليه بقوله: (وإن تغير لونه أو طعمه أو ريحه) أو كثير من صفة من تلك الصفات لا يسير منها) يطبخ طاهر فيه (أو) طاهر من غير جنس الماء لا يشق صونه عنه (ساقط فيه) كزعفران لا تراب ولو قصدا ولا ما لا يمازجه مما تقدم فطاهر؛ لأنه ليس بماء مطلق.

فقال المؤلف -رحمه الله-:

"النوع الثاني من المياه الطاهر غير المَطْهَر..". عرفنا أنَّ الماء ينقسم إلى:

- طهور: وهو الطاهر في نفسه المَطْهَر لغيره.
- وطاهر: وهو ما يصح أن يستعمل في الأمور العادية من الطبخ ونحوه مما ليس فيه عبادة (طهارة) فهو في نفسه طاهر، إلا أنه لا يفيد التطهير.
- ونجس وهو الذي لا يجوز استعماله؛ لأنه تتعدى النجاسة به إلى البدن، أو إلى الثوب، أو إلى الموضع الذي يُستعمل فيه، ففي الجملة لا يجوز استعمال الماء النجس.

"الماء الطاهر.."، يقول: ".. طاهر غير مَطْهَر.."، ينتقل الماء من كونه طهورًا إلى كونه طاهرًا:

-إما بسبب التغير في الطعم أو اللون أو الريح أو كثير من صفة من هذه الصفات، وذلك بمخالطة شيء طاهر سوى ما سبق استثناءه في قسم الماء الطهور، كقطع كافور وعود قمرى إلى آخره.

-أو أيضًا ينتقل بسبب الاستعمال، بشرط أن يكون قليلًا يعني دون القلّتين، وذلك في رفع الحدث، وكذلك في غسل يد القائم من نوم الليل الناقض للوضوء، وهذا في معنى ارتفاع الحدث، وكذلك في إزالة الخبث إذا كان آخر غسلة زالت بها النجاسة.

فهذا ما سيذكره المؤلف -رحمه الله- في هذا الفصل، أو في هذا الحكم المتعلق بالماء الطاهر.

قال -رحمه الله-: "وقد أشار إليه بقوله: (وإن تغير لونه أو طعمه أو ريحه)..". هذه ثلاث صفات للماء: لون الماء، وطعم الماء، وريح الماء، إذا تغير اللون كله أو تغير الطعم كله أو تغير الريح كله.

"أو كثير من صفة من تلك الصفات لا يسير منها..". لماذا؟ لأن الكثير بمنزلة الكل.

فإن غير الطاهر شيء أي أحد أوصافه: لونه أو طعمه أو ريحه، أو كثير من صفة من هذه الصفات: أي كثير من لونه أو طعمه أو ريحه، فإنه يسليه الطهورية؛ لأنه لم يعد ماءً مطلقًا، ولأن الكثير بمنزلة الكل، فأشبه ما لو غير الصفة كلها، أما إذا غير يسيرًا منها سواء كان في الرائحة أو في غير الرائحة فإنه لا يؤثر عليه، لو كان التغير اليسير من صفاته الثلاث.. هو يقول: "كثير من صفة من تلك الصفات..". فلو كان التغير اليسير من صفاته الثلاث فإن ذلك يؤثر ويجعله طاهرًا، إذا كان اليسير من الصفات الثلاث يعدل الكثير من صفة واحدة.

ومعنى قولهم [غيره] هو مثل ما عبّر ابن مفلح في الفروع: إذا غلب المخالط غلب على أجزائه ومعناه أن تكون أجزاء المخالط للماء أكثر من أجزاء الماء حتى يقال مثلًا: هذا خلّ فيه ماء فيكون

الخلُّ أغلب، أو يقال: هذا ماء ورد فيه ماء فيكون ماء الورد أكثر، ولو كان الماء أكثر لقليل ماء فيه خل أو ماء فيه ماء ورد. وهذا أشار إليه شيخ الإسلام -رحمه الله- في شرح العمدة.

إذن إذا غلب مخالطه على أجزائه تغير طعمه أو لونه أو ريحه أو كثير من صفة من تلك الصفات لا يسير منها.

يقول -رحمه الله-: "تَغَيَّر... بطيخ طاهر فيه"، من صور التغير أن يُطبخ فيه طاهر فطبخ فيه حتى سلبه اسم الماء بأن صيَّره مَرَقًا مثلاً.

"أو بطاهر من غير جنس الماء لا يشق صونه عنه.." لأنه سبق أنه إذا سقط فيه ما يشق صونه عنه فهو طهور، لكنه تغير "بطاهر من غير جنس الماء لا يشق صونه عنه ساقط فيه كزعفران لا ترابٍ ولو قَصَدًا.." أي إن لم يكن طاهرًا بأن استُعْمِلَ لو كان التراب طاهرًا فيكون كباقي الطاهرات. قال: "ولا ما لا يمازجه مما تقدم فطاهر لأنه ليس بماء مطلق".

إذن الصورة الأولى للماء الطاهر إن تغير لونه أو طعمه أو ريحه بما ذكره المؤلف.

(أو رفع بقليله حدث) مكلف أو صغير فطاهر لحديث أبي هريرة «لا يغتسلن أحدكم في الماء الدائم وهو جنب» رواه مسلم. وعلم منه أن المستعمل في الوضوء والغسل المستحبين طهور كما تقدم، وأن المستعمل في رفع الحدث إذا كان كثيرًا طهور لكن يكره الغسل في الماء الراكد، ولا يضر اغتراف المتوضئ لمشقة تكرره، بخلاف من عليه حدث أكبر، فإن نوى وانغمس هو أو بعضه في قليل لم يرتفع حدثه وصار الماء مستعملًا، ويصير الماء مستعملًا في الطهارتين بانفصاله لا قبله ما دام مترددًا على الأعضاء (أو غمس فيه) أي في الماء القليل كل (يد) مسلم مكلف (قائم من نوم ليل ناقض لوضوء) قبل غسلها ثلاثًا فطاهر نوى الغسل بذلك الغمس أو لا، وكذا إذا حصل الماء في كلها ولو باتت مكتوفة أو في جراب ونحوه، لحديث: «إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يديه قبل أن يدخلهما في الإناء ثلاثًا، فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده» رواه مسلم ولا أثر لغمس يد كافر وصغير ومجنون، وقائم من نوم نهار أو ليل إذا كان نومه يسيرًا لا ينقض الوضوء. والمراد باليد هنا إلى الكوع. ويستعمل هذا الماء إن لم يوجد غيره ثم يتيمم وكذا ما غسل به الذكر والأنثيان لخروج مذي دونه؛ لأنه في معناه، وأما ما غسل به المذي فعلى ما يأتي (أو كان آخر غسلة زالت النجاسة بها) وانفصل غير متغير (فطاهر) لأن المنفصل بعض المتصل والمتصل طاهر.

ثانيًا: "أو رُفِعَ بقليله حدث.." رُفِعَ بقليل الماء أي ما دون القلَّتين "حدث مُكَلَّفٍ أو صغير.." والمراد بالصغير هنا المُمَيِّز فيكون الماء حينئذ طاهرًا. لحديث أبي هريرة -رضي الله عنه-: "لا يغتسلن أحدكم في الماء الدائم وهو جنب". هذا النّهْي من النبي -صلى الله عليه وسلم- عندما قال: "لا يغتسلن أحدكم في الماء الدائم وهو جنب" دليل على أنه يصير طاهرًا غير طهور.

وقَوْل مَنْ قال إنَّ ذلك النهي من أجل أنَّه يُقَدِّرُه أو يُكَدِّرُه ضعيف، وَيَرُدُّه أنَّه قَبْدُه بالجنب، ولو كان النهي للتقدير لم يكن للتقييد به معنى. إذن لَمَّا قال "وهو جنب" دلَّ على أنَّ الأثر هنا متعلق بكونه قد استعمل في طهارة.

واختِلف في تعليل هذا الحُكم فقيل:

لأنَّه أزال به مانعًا من الصلاة، أشبه الماء المزال به النجاسة، فكما أنَّ الماء التي تُزال به النجاسة لا يصح استعماله مرة ثانية فكذلك الذي يُرفع به الحدث.

وقيل **لكونه قد استعمل في عبادة على وجه الإتيان**، فأشبهه الرقية في الكفارة، وهذا التعليل فيه تأمل لأن المستعمل في الطهارة المستحبة يكون كذلك، إلا أن يقال إن المراد بالإتيان إتيان الوجوب، لقريظة التشبيه.

إذن إذا استعمل الماء في رفع حدث أكبر أو أصغر، استعمل في الوضوء لرفع الحدث أو في الغسل لرفع الحدث الأكبر فهو طاهر. طاهر؛ لأن النبي -عليه الصلاة والسلام- صب على جابر من وضوئه، وهو غير مطهر؛ لأن النبي -عليه الصلاة والسلام- قال: **"لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب"** ولولا أن ذلك يفيد منعاً لم يكن للنهي عنه معنى.

قال: **"وعلم منه أن المستعمل في الوضوء والغسل المستحبين طهور كما تقدم.."** لأنه قال: "أو رُفِعَ بقليله حدث"، والمستعمل في الوضوء والغسل المستحبين لم يرفع به حدث.

قال: **"وأن المستعمل في رفع الحدث إذا كان كثيراً طهوراً"** لماذا؟ لأنه إذا لم يحمل الخبث "إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث" فلا يصير مستعملاً من باب أولى.

قال: **"لكن يكره الغسل في الماء الراكد"** أي الكثير لأنه يُقَدَّرُه.

قال: **"ولا يضر اغتراف المتوضئ لمشقة تكرره"** لو اغتراف المتوضئ بيده بعد أن غسل وجهه لأنه سيأتينا أن الترتيب معتبر في الوضوء، فرض، فلو اغتراف المتوضئ بيده بعد غسل وجهه وليس قبله من ماء قليل ونوى رفع الحدث عنها في هذا الماء القليل سلبه الطهورية ولا يرتفع حدث اليد، وإن لم ينو غسلها فيه فإن الماء طهور ولو لم ينو الاغتراف، بخلاف الجنب، لمشقة تكرار الوضوء، بخلاف الغسل فإنه لا يتكرر تكرار الوضوء عادة، لهذا قال: **"ولا يضر اغتراف المتوضئ لمشقة تكرره بخلاف من عليه حدث أكبر"**.

إذن المتوضئ إذا لم ينو غسلها في الماء ونوى الاغتراف فقط فإن ذلك لا يضر، أما إذا نوى ذلك بعد أن غسل وجهه فإنه يضر، أي يجعل الماء طاهراً، بخلاف من عليه حدث أكبر فإنه إذا غمس بعض عضوه بعد نية رفع الحدث يضر ذلك الماء ويجعله ماءً طاهراً.

قال: **"فإن نوى وانغمس هو أو بعضه في قليل.."** يعني في ماء قليل "لم يرتفع حدثه وصار الماء مستعملاً".

قال: **"ويصير الماء مستعملاً في الطهارتين بانفصاله لا قبله ما دام متردداً على الأعضاء"** الماء المستعمل إنما يصير مستعملاً في الطهارتين يعني في الوضوء والغسل، في طهارة الحدث الأصغر وطهارة الحدث الأكبر؛ لانفصاله عن الأعضاء، أما قبل الانفصال مادام متردداً على الأعضاء فإنه طهور.

قال -رحمه الله- في سياق صور الماء الطاهر: **"أو غمس فيه يد قائم من نوم ليل ناقض لوضوء"** غمس فيه يعني غمس في الماء القليل، الكلام هنا عن الماء القليل وليس ما بلغ القلتين الذي هو الكثير، **"غمس في الماء القليل كل يد مسلم مكلف قائم من نوم ليل ناقض لوضوء قبل غسلها ثلاثاً فطاهر"** لأن النبي -عليه الصلاة والسلام- نهى عن أن يغمس الرجل يده في الإناء قبل أن يغسلها ثلاثاً، **"إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء قبل أن يغسلها ثلاثاً فإنه لا يدرى أين بات يده"**.

فالماء الذي غمست فيه اليد الماء القليل -إلا أنَّ الكثير لا يتأثر بهذا- لابد لكي يكون طاهرًا أن:

- تُغمس فيه اليد كلها، فإن غُمِست بعض اليد فلا أثر لهذا.
- وأن تكون اليد المغموسة يد مسلم مكلف، المكلف يعني البالغ العاقل، فإن كانت يد كافر أو صبي غير مكلف أو مجنون فإنها لا تؤثر.
- وأيضًا لابد أن يكون قائمًا من نومٍ وهذا النوم يكون بالليل، نوم ليلٍ ناقض لوضوء، فإن كان من نوم نهار فلا أثر له، أو كان من نوم ليل ليس ناقضًا للوضوء فلا أثر له. والنوم الناقض للوضوء هو كل نوم إلا يسير نوم من قائم أو قاعد، فكل النوم ينقض الوضوء إلا النوم اليسير من قائم أو قاعد.

فإذا غُمس في الماء كل يد مسلم مكلف.. والمراد باليد يعني الكف إلى الكوع، والكوع هو العظم الذي يلي الإبهام، فإذا غُمس فيه كل يد مسلم مكلف قائم من نوم ليلٍ ناقض لوضوء قبل غسلها ثلاثًا فالماء طاهر.

قال -رحمه الله-: "نوى الغسل بذلك الغمس أو لا، وكذا إذا حصل الماء في كلها" يعني سواء غُمست يدك في الماء أو جاء الماء في يدك يعني حصل الماء في يدك، الماء هو الذي ورد على يدك وأصابها كلها، فالمنفصل هذا ماء طاهر إذا كان قبل قد غسلها ثلاثًا.

"ولو باتت مكتوفةً أو في جرابٍ ونحوه" لعموم الخبر، لأن الحديث لم يفصل بين أن تبيت مكتوفة.. يعني شخص يقول مثلاً: أنا بتٌ يدي في جراب أو في قفاز أعلم أنها لم تتحرك ولم تُصب شيئاً نَجِسًا حال نومي، فهذا لا أثر له؛ لعموم النهي، ولأنَّ الحكم إذا عُلِقَ على المَظِنَّة لم تعتبر حقيقة الحكمة، وهذه قاعدة أنَّ الحكم إذا عُلِقَ على المَظِنَّة لم تعتبر حصول الحكمة أو حقيقة الحكمة، كالعدة؛ لاستبراء الرحم مثلاً، مع أنها تجب على الصغيرة التي نعلم أنها ليست حاملاً، وتجب على الأيسة التي نعلم أنها ليست حاملاً.

إذن لا فرق بين أن تبيت اليد مكتوفة أو في جراب أو نحوه أو غير ذلك؛ لحديث "إذا استيقظ أحدكم من نومٍ فليغسل يديه قبل أن يدخلهما في الإباء ثلاثًا، فإنَّ أحدكم لا يدري أين باتت يده".

قال -رحمه الله-: "ولا أثر لغمس يد كافر وصغير ومجنون وقائم من نوم نهار أو ليل إذا كان نومه يسيرًا لا يَنْقُض الوضوء" هذا تصريح بما سبق ذكره عند القيود، فلا أثر ليد الكافر؛ لأننا قلنا يد مسلم، ولا الصغير ولا المجنون؛ لأنَّه غير مكلف، ولا القائم من نوم النهار؛ لأننا قيدناه بنوم الليل، ولا من نوم الليل إذا كان نومه يسيرًا لا ينقض الوضوء.

"والمراد باليد هنا إلى الكوع" وطبعًا الكوع كما تعلمون هو العظم الذي يلي الإبهام وليس المرفق كما يظن بعض العوام.

ثم قال: "ويستعمل هذا الماء إن لم يجد غيره ثم يتيمم" ويستعمل هذا الماء أي يستعمل المكلف هذا الماء إن لم يجد غيره ثم يتيمم.

إذن هذه صورة من الصور التي يُجمع فيها بين الوضوء وبين التيمم.

قال: "وكذا ما غُسل به الذكر والأنثيان لخروج مذي دونه، لأنَّه في معناه.." كذلك أيضًا هذه الصورة حال خروج المذي فإنَّ الواجب أن يغسل الإنسان ذكره وأنثيه "الخصيتين" بسبب خروج المذي،

فهذا الماء الذي غُسل به الذكر والأنثيان لخروج المذي، ولم يكن الغسل للمذي لأنَّ المذي نجس، ولهذا قال: **"وَأَمَّا غُسْلُ بِهِ الْمَذْيَ فَعَلَى مَا يَأْتِي.."** يعني من التفصيل.

فما غُسل به الذكر والأنثيان لخروج المذي دونه فهو أيضًا مما يُجمع فيه -إذا لم يوجد غيره- بين الوضوء والتميم، وهذا من باب الاحتياط؛ إمَّا لقوة الخلاف في المسألة فيحتاج باستعمال هذا الماء ولا يُعَدَّل إلى التيمم به مباشرةً، وأيضًا لئلا يستعمل الإنسان التراب حال وجود الماء وهذا الماء ليس مجزومًا بكونه لا يرفع الحدث، فلهذا قالوا بالجمع بين الطهارتين في هذه الصور.

وسبقت لنا صورة الماء الذي خلت به امرأة لطهارةٍ كاملة عن حدث.

فَتَحَصَّلَ من كلامهم أن الصور التي يُجمع فيها بين استعمال الماء والتيمم أربعة:

- الأولى: الماء الذي غُمس فيه كل اليد أو حصل في كلها في الوضوء والغُسل وإزالة النجاسة، كما ذكره هنا.
- الثانية: ما غُسل به الذكر والأنثيان لخروج المذي دونه.
- الثالث: ما خلت به المرأة لطهارةٍ كاملة عن حدث.
- الرابع: في حالة اشتباه الماء الطهور بالطاهر، إذا احتاج أحدهما للشرب فإنه يتحرى ويتوضأ بالطهور ويتيمم ليحصل له اليقين.

هذا النوع الذي إن غمس فيه يد قائم من نوم ناقض للوضوء، قالوا: يستعمل هذا الماء إن لم يجد غيره ثم يتيمم. قالوا: وأولى منه ما خلت به المرأة، لأن الماء الطهور الذي مُنع منه لخلوة المرأة لم يسبق له استعمال بخلاف الماء الذي غُمس فيه كل اليد فإنه مستعمل في الجملة، ولأن ذلك - الماء الذي خلت به المرأة- مُنع تعبدًا وأما هذا فمُنْع لأنه رَفَع ما هو في معنى الحدث، حصل به ارتفاع ما في معنى الحدث، فكان أولى لذلك.

وقوله -رحمه الله-: **"ثم يتيمم"** يفيد اشتراط الترتيب وهو ما نص عليه في الإقناع.

ولكن في المنتهى قال: **"ويستعمل ذا إن لم يوجد غيره مع تيمم"** فظاهره عدم اشتراط الترتيب، لأنه قال يستعمل مع التيمم، ولم ينص على الترتيب، لأن "ثم" هي التي تفيد الترتيب وكذلك "الفاء"، قال: فظاهره عدم اشتراط الترتيب.

عثمان -رحمه الله- يقول: هذا هو ظاهره، لكن الشيخ منصور في شرح المنتهى حمله على الترتيب، ومرعي في الغاية عبّر كالمنتهى فعبارته أيضًا لا تفيد وجوب الترتيب على ما ذكره عثمان في تعليقه على المنتهى وعلمه بأن الماء المذكور لو كان طهورًا في نفس الأمر لم يضر تقدمه أو تأخره، فهو كافٍ وحده، وإن لم يكن طهورًا في نفس الأمر فهو غير مُعْتَدٍّ به بخلاف ما إذا لو وَجَد ماءً لا يكفي إلا بعض طهره فيجب الترتيب فيه بينه وبين التيمم، فهذا توجيه عثمان وهو ظاهر.

إذن هذه من المسائل التي اختلف فيها الإقناع والمنتهى وكلام المؤلف هنا يفيد اشتراط الترتيب وهو الذي مشى عليه في الإقناع.

قال -رحمه الله-: **"أو كان آخر غسلة زالت النجاسة بها وانفصل غير متغير فطاهر"**، النجاسات كما سيأتي تفصيله إن شاء الله، إذا كانت نجاسة كلب أو خنزير أو نجاسة متولد منهما أو من أحدهما فيجب غسلها سبعًا مع التراب في واحدة من الغسلات، وفي نجاسة غيرها إذا لم تكن عن الأرض سَبْعٌ بلا تراب.

- ما قبل الغسلة السابعة ماءً نجس، سواء كان هذا الماء منفصلاً وهو متغير أو ليس متغيراً، في كل أحواله يكون ماءً نجساً.
- وما بعد الغسلة السابعة بعد زوال النجاسة ماء طهور؛ لأنه قد حصل المطلوب شرعاً وتطهر المحل، فلا أثر حصل بالماء فيكون الماء طهوراً، لأنه منفصل لم يُطَهَّر شيئاً ولم يعد هناك نجاسة في المحل.
- وما كان هو الغسلة الأخيرة - الغسلة السابعة - وزالت بها النجاسة وانفصل الماء غير متغير بالنجاسة فهذا ماء طاهر، وهذا الذي يتكلم عليه المؤلف هنا "أو كان آخر غسلة زالت النجاسة بها وانفصل غير متغير فطاهر"، لأنه لو انفصل متغيراً فهو نجس، لأنه تغير بالنجاسة، ولو انفصل قبل الغسلة الأخيرة فهو أيضاً نجس، فلا بد أن يكون آخر غسلة زالت النجاسة بها لأنها لو كانت باقية فستؤثر في الغسلات التي تأتي بعد السابعة.

إذن الماء قبل انفصاله عن محل النجاسة، أي حال تردده على المحل المغسول طهور، وأما بعد انفصاله عن محل النجاسة فإن كان هذا الماء قبل الغسلة الأخيرة فهو ماء نجس - إن كان قليلاً طبعاً أما الماء الكثير فهو باقٍ على طهوريته -، إن كان في الغسلة الأخير بعد زوال عين النجاسة يعني زالت النجاسة ولم يعد لها أثر ولم يعد لها وجود فهو طاهر، وهذا هو المراد هنا، وأما قبل الغسلة الأخيرة فإنه نجس حتى لو كانت عين النجاسة غير موجودة، قال: "لأن المنفصل بعض المتصل، والمتصل طاهر".

النوع الثالث - النجس، وهو ما المشار إليه بقوله: (والنجس ما تغير بنجاسة) قليلاً كان أو كثيراً، وحكى ابن المنذر الإجماع عليه (أو لاقاها) أي لاقى النجاسة (وهو يسير) دون القلتين فينجس بمجرد الملاقاة ولو جارياً لمفهوم حديث «إذا بلغ الماء قلتين لم ينجسه شيء» (أو انفصل عن محل نجاسة) متغيراً أو (قبل زوالها) فنجس، فما انفصل قبل السابعة نجس، وكذا ما انفصل قبل زوال عين النجاسة ولو بعدها أو متغيراً، (فإن أضيف إلى الماء النجس) قليلاً كان أو كثيراً (طهور كثير) بصب أو إجراء ساقية إليه ونحو ذلك طهر؛ لأن هذا القدر المضاف يدفع النجاسة عن نفسه وعما اتصل به (غير تراب ونحوه) فلا يطهر به نجس (أو زال تغير) الماء (النجس الكثير بنفسه) من غير إضافة ولا نزح (أو نزح منه) أي من النجس الكثير (فبقي بعده) أي بعد المنزوح (كثير غير متغير طهر) لزوال علة تنجسه وهي التغير، والمنزوح الذي زال مع نزحه التغير طهور إن لم تكن عين النجاسة به، وإن كان النجس قليلاً أو كثيراً مجتمعاً من متنجس يسير فقطهيره بإضافة كثير مع زوال تغيره إن كان. ولا يجب غسل جوانب بئر نزحت للمشقة.

تنبيه محل ما ذكر إن لم تكن النجاسة بول آدمي أو عذرتة فقطهيره ما تنجس بهما من الماء إضافة ما يشق نزحه إليه أو نزح يبقى بعده ما يشق نزحه، أو زوال تغير ما يشق نزحه بنفسه على قول أكثر المتقدمين ومن تابعهم على ما تقدم.

قال: "النوع الثالث من أنواع المياه الماء النجس، وهو ما أشار إليه بقوله: والنجس ما تغير بنجاسة أو لاقاها وهو يسير... إلى آخره".

أسباب تنجس الماء:

- إما أن ترجع إلى تغيره بالنجاسة قليلاً كان أو كثيراً، فمتى تغير الماء بالنجاسة والمراد تغير اللون أو الطعم أو الريح، كلما قال العلماء تغير الماء فإنهم يريدون تغير الصفات هذه: اللون أو الطعم أو الريح، فإذا أن ترجع إلى التغير.
- أو أن ترجع إلى ملاقات النجاسة، وهذا في الماء القليل فقط.

يعني التغير يجعل الماء نجساً سواء كان الماء قليلاً أو كثيراً، متى تغير الماء فهو نجس، الثاني: أن يكون الماء قد لاقى النجاسة، فإن كان قليلاً فقد نجس بمجرد الملاقاة، وإن كان كثيراً لم ينجس.

- الثالث - من أسباب النجاسة -: أن ينفصل عن محل النجاسة ولو لم يلاقى عنها إذا كان ذلك قبل زوالها وكان الماء قليلاً، وهذا واضح على مذهب المتأخرين، وأما مذهب أكثر المتقدمين والمتوسطين فكما سبق التفصيل فيه.
- الرابع: أن يلاقى بول الأدمي أو عذرتة المائعة قليلاً كان أو كثيراً ما لم يكن مما يشق نزعته على مذهب المتقدمين والمتوسطين.

إذن المؤلف هنا - رحمه الله - يقول: النوع الثالث النجس، وحكم هذا الماء أنه لا يجوز استعماله لا في العبادات ولا في العادات إلا لضرورة، كلقمة غص بها الإنسان وليس عنده ماءً طهور ولا طاهر، أو شخص عطش عطشاً يؤدي به إلى الهلاك وليس أمامه إلا هذا الماء، أو مثلاً بهيمة احتاجت إلى شربه أيضاً لعطش شديد تهلك منه، أو لطفٍ حريق مُتلف، أو ليل التراب وجعله طيناً يُطَبَّن به موضع لا يُصلى عليه، لكن في الجملة لا يجوز استعمال هذا الماء.

قال: "والنجس، وهو ما أشار إليه بقوله: والنجس ما تغير بنجاسة قليلاً كان أو كثيراً، وحكى ابن المنذر الإجماع عليه.." أن ما تغير بالنجاسة فهو نجس.

الثاني: "أو لاقاها أي لاقى النجاسة وهو يسير، دون القلتين، فينجس بمجرد الملاقاة.." لأن النبي -عليه الصلاة والسلام- لما قال: "إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً" منعه من غمس يديه مع عدم تيقن النجاسة، فكيف لو تيقن؟ والماء قليل ولا يتغير عادة بغمس اليدين فيه.

إذن إذا لاقى الماء اليسير نجاسة فينجس بمجرد الملاقاة "ولو جاريًا.." بحيث لو ركد لأمكن سريان النجاسة فيه، أو يمضي زمنٌ تسري فيه النجاسة بالفعل، فينجس بمجرد ملاقاة النجاسة "ولو جاريًا لمفهوم حديث (إذا بلغ الماء قلتين لم ينجسه شيء)" فمفهومه أنه إذا لم يبلغ قلتين تنجس، وكذلك ما بلغ القلتين أيضاً إذا تغير بالنجاسة فإنه نجس، والدليل على ذلك الإجماع على تنجيسه، وفي حديث أن "الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه أو طعمه أو لونه".

"أو لاقاها وهو يسير أو انفصل عن محل نجاسة متغيراً أو قبل زوالها" نحن قلنا إن آخر غسلة زالت بها النجاسة وانفصل غير متغير فالماء فيها طاهر، لكن هنا انفصل عن محل نجاسة وهو متغير فهذا نجس، أو انفصل قبل زوال النجاسة حتى لو كان بعد الغسلة السابعة والنجاسة باقية فإذا انفصل قبل زوالها فنجس.

قال: "فما انفصل قبل السابعة نجس.." مُطلقاً تغير أو لم يتغير "وكذا ما انفصل قبل زوال عين النجاسة ولو بعدها أو متغيراً.." يعني إذا انفصل بعد زوالها متغيراً فهو نجس.

إذن الماء المستعمل في إزالة النجاسة هو إذا كان في محل التطهير قبل انفصاله فهذا طهور، لأنه كيف نظهر النجاسات إذن؟ فهو حال تردده على المحل فهو طهور، وبعد انفصاله عن محل النجاسة إن لاقى عين النجاسة فهذا سيأتي بيان حكمه، وإن لم يلاقى عين النجاسة فهذا على قسمين:

- إن كان بعد زوال حكمها يعني بالغسلة السابعة حيث كان المحل يشترط فيه سبع غسلات فهو طاهر.
- وإن كان قبل زوال حكمها فهو نجس.

إذن ما انفصل قبل زوال عين النجاسة كما قال المؤلف ولو بعدها أو متغيراً فإنه ماء نجس.

ثم ذكر المؤلف -رحمه الله- **طرق تطهير الماء النجس** فقال: "فإن أضيف إلى الماء النجس قليلاً كان أو كثيراً طهوراً كثيراً.." هذه طرق تطهير الماء النجس "بصبّ -أي ولو لم يتصل الصب- أو إجراء ساقيةٍ إليه ونحو ذلك طهر؛ لأن هذا القدر المضاف يدفع النجاسة عن نفسه وعما اتصل به".

قال إذا أضيف إلى الماء النجس ماء طهور كثير، ماءً نجس قليلاً كان أو كثيراً كيف أطهره؟ قال: بأن يضاف إليه ماءً طهوراً كثيراً، "غير تراب ونحوه فلا يطهر به نجس" وإنما يطهر بإضافة الماء الكثير الطهور، فهذه حالة من حالات تطهير الماء وهي **الإضافة، بأن يضاف إليه طهوراً كثيراً**.

الحالة الثانية: **أن يزول تغيره بنفسه لكن هذا في الكثير فقط**، لهذا قال: "أو زال تغير الماء النجس الكثير بنفسه.." أما القليل فلا، زال بنفسه أي "من غير إضافةٍ أو نزحٍ منه".

الصورة الثالثة من صور التطهير: **النزح**، قال "أو نزح منه أي من النجس الكثير فبقي بعده أي بعد المنزوح كثيراً غير متغيّر طهر، لزوال علة تنجسه وهي التغير". إذن النزح تزول به النجاسة إذا زال التغير بذلك، بشرط أن يبقى بعده كثيراً غير متغير.

إذن الحاصل أن الماء القليل النجس يصير طهوراً بأمر واحد فقط وهو الإضافة، بشرط زوال التغير إذا كان هناك تغير، وأما الكثير فإنه يطهر بأحد ثلاثة أمور: الإضافة، والنزح بالشروط المذكورة، والثالث: زوال تغيره بنفسه.

فشرط الإضافة أن يضاف إليه طهور كثيراً وشرط النزح أن يبقى بعده كثيراً غير متغير.

قال: "والمنزوح الذي زال مع نزحه التغير طهور إن لم تكن عين النجاسة به.." فلا بد أن يكون آخر ما نزح ولم يتغير وزال معه التغير ولم تكن عين النجاسة به ولم يصف إلى ما قبله من المنزوح الذي لم يزل التغير بنزحه سواء بلغ حد يدفع تلك النجاسة أو لا، خلافاً لابن النجار في شرحه.

قال: "وإن كان قليلاً أو كثيراً مجتمعاً من متنجس يسير فتطهيره بإضافة كثيراً مع زوال تغيره إن كان" إن كان النجس قليلاً أو كثيراً مجتمعاً من متنجس يسير، فيسير ويسير ولكن كل متنجس فصار كثيراً، فتطهيره بإضافة كثيراً كما سبق "مع زوال تغيره إن كان" أي إن كان هناك تغير، "كان" هنا تامة أي إن حصل تغير، لأنه لا يدفع النجاسة عن نفسه فعن غيره من باب أولى، وهو إضافة اليسير.

"ولا يجب غسل جوانب بئر نُزحت للمشقة" ضيقة كانت أو واسعة، ولا يجب غسل أرضها أيضاً للمشقة.

ثم قال -رحمه الله-: "تنبيه محل ما ذكر إن لم تكن النجاسة بول آدمي أو عذرتة فتطهير ما تنجس بهما من الماء إضافة ما يشق نزحه إليه -مع زوال التغير طبعاً- أو نزحٍ يبقى بعده ما يشق نزحه -مع زوال التغير أيضاً- أو زوال تغير ما يشق نزحه بنفسه على قول أكثر المتقدمين ومن تابعهم على ما تقدم".

إذن ما تنجس ببول آدمي أو عذرتة:

إن لم يتغير فتطهيره، بإضافة ما يشق نزحه بناءً على أن أكثر المتقدمين والمتوسطين قالوا إنه إذا كان يشق نزحه فهو طهور، إذن تطهيره لا يكون إلا بإضافة ما يشق نزحه.

وإن تغير وكان مما يشق نزحه فتطهيره بإضافة ما يشق نزحه مع زوال التغير، لأن علة التنجس هنا هي التغير وقد زالت.

أو بنزح يبقى بعده ما يشق نزحه مع زوال التغير سواء قلّ المنزوح أو كثر.

أو بزوال تغيره بمكثه كما أن الخمرة تنقلب خلًا فتطهر.

وإن كان المتنجس من بول آدمي أو عذرتة مما لا يشق نزحه فتطهيره بإضافة ما يشق نزحه عُرْفًا كمصانع طريق مكة مع زوال تغيره إن كان.

ثم انتقل المؤلف -رحمه الله- إلى مسألة متعلقة بالشك في الماء، وهذه بإذن الله تكون معنا بالدرس القادم، نختم بها كلام المياه مع ما بعده من باب الآنية إن شاء الله.

ونكتفي بهذا القدر، نسأل الله أن يرزقنا وإياكم علمًا نافعًا وعملاً صالحًا، وفقنا الله وإياكم لما يحب ويرضى من القول والعمل، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نهاية الدرس الرابع